الأمم المتحدة

A/73/755/Add.8

الجمعية العامة

Distr.: General
24 April 2019
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون

البند ١٦٦ من جدول الأعمال

تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩)

أداء ميزانية مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ والميزانية المقترحة للمكتب للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

اعتمادات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	٥٨٢ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار
نفقات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	٥٧١ ٤٩٨ ٥٠٠ دولار
الرصيد الحر للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	١٠ ٥٠١ ٥٠٠ دولار
اعتمادات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	٥٥٨ ١٥٢ ٣٠٠ دولار
النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩[أ]	٥٥٨ ١٤٤ ١٠٠ دولار
النقص المتوقع في الإنفاق للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	٨ ٢٠٠ دولار
المبلغ الذي يقترح الأمينُ العام اعتمادَه للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠	٥٦٩ ٥٠٦ ٦٠٠ دولار
التسوية التي أوصتها به اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠	(٢٤٨ ٥٠٠ دولار)
المبلغ الذي توصي اللجنة الاستشارية باعتماده للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠	٥٦٩ ٢٥٨ ١٠٠ دولار

(أ) التقديرات في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

290419 290419 19-06707 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – أثناء نظر اللجنة الاستشارية في تمويل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، اجتمعت بممثلين عن الأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها بردود خطية وردت في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة الاستشارية والوثائق التي استعانت بها للحصول على معلومات أساسية. ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام، بما فيها تلك المتعلقة بنتائج مجلس مراجعي الحسابات وتوصياته بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ في تقريرها ذي الصلة بالموضوع (A/73/755).

ثانيا – تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

٢ – اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٣١١/٧١، مبلغاً إجماليه ٠٠٠ ٠٠٠ ٥٨٢ دولار (صافيه ٦٠٠ ٩٧٣ ٥٧٦ دولار) للإنفاق على المكتب خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وبلغ مجموع النفقات للفترة مبلغا إجماليه ٥٠٠ ٤٩٨ ٥٧١ دولار (صافيه ٥٠٠ ٨١٣ ٥٦٤ دولار)، وهو ما يمثل تنفيذا للميزانية بنسبة ٩٨,٢ في المائة. ويمثل الرصيد الحر الناشئ عن ذلك البالغ ٥٠٠ ٥٠١ ١٠ دولار، بالقيمة الإجمالية، نسبة ١,٨ في المائة من الاعتمادات، وهو يعكس الأثر المشترك لما يلي: (أ) انخفاض النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (بمبلغ ٠٠٠ ٨١٤ ٥ دولار، أو بنسبة ٣,٤ في المائة) وتحت بند التكاليف التشغيلية (بمبلغ ١٠٠ ١١٥ ١٩ دولار، أو بنسبة ٥,٥ في المائة)؛ و (ب) ارتفاع النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند الموظفين المدنيين (٦٠٠ ٤٢٧ ١٤ دولار أو بنسبة ٢٤ في المائة). ويرد تحليلٌ مفصل للفروق في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية المكتب للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/611).

٣ – ويشير تقرير أداء الميزانية إلى أنه خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، أُعيد توزيع مبلغ مجموعه ١٤,٤ مليون دولار إلى المجموعة الثانية، الموظفون المدنيون من: (أ) المجموعة الأولى، الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة (٣,٢ ملايين دولار). و (ب) المجموعة الثالثة، التكاليف التشغيلية (١١,٣ مليون دولار) (انظر A/73/611، الفقرة ٤٥). ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات الواردة في تقرير الأداء بشأن كل وجه من أوجه الإنفاق، عند الاقتضاء، في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ (A/73/762) في الفرع الرابع أدناه.

٤ – وفي سياق نظر اللجنة الاستشارية في تقارير الأمين العام عن تمويل المكتب، كان معروضاً عليها أيضاً تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/5 (Vol. II))، الفصل الثاني).

ثالثا – معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

٥ – فيما يتعلق بالنفقات الحالية والمتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن النفقات بلغت في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ مبلغاً قدره ٣٨٣ ٣٢٠ ٤٠٠ دولار. وفي نهاية الفترة المالية الحالية، من المتوقع أن يبلغ مجموع النفقات ٥٥٨ ١٤٤ ١٠٠ دولار مقابل اعتمادات قدرها ٥٥٨ ١٥٢ ٣٠٠ دولار، ليتبقى بذلك انخفاض في الإنفاق قدره ٨ ٢٠٠ دولار.

٦ – وزُوّدت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن حالة شغل وظائف الأفراد النظاميين التابعين للأمم المتحدة ولبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والموظفين المدنيين التابعين لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، حسبما كانت في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، على النحو التالي:

الفئة	*الوظائف المأذون بها/المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩*	*الوظائف المشغولة*	*معدل الشواغر (النسبة المئوية)*
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
أفراد الوحدات العسكرية التابعة للأمم المتحدة	٧٠	٤٠	٧[أ]
أفراد الوحدات العسكرية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال	٢٠ ٥٨٦	٢٠ ٥٨٦	–
أفراد الشرطة التابعون لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال	٢٠٠	١٦٤	١٨
أفراد وحدات الشرطة المشكلة التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال	٨٤٠	٤٧٩	٤٣
الموظفون المدنيون			
الوظائف			
الموظفون الدوليون	٣٥٠	٣٢٠	٨,٦
الموظفون الفنيون الوطنيون	٣٨	٣٠	٢١,١
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	١٥١	١٣٩	٧,٩
متطوعو الأمم المتحدة	٢٠	١٧	١٥
الأفراد المقدمون من الحكومات	٦	٦	–

(أ) استنادا إلى مجموع النشر المدرج في الميزانية البالغ ٤٣ وظيفة.

٧ – أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجموع المبالغ التي قُسِّمت على الدول الأعضاء كأنصبة مقررة فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال منذ إنشائه قد بلغ حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩ مبلغاً قدره ٤٣٨ ٢٩٨ ٤ ٠٠٠ دولار. وبلغ مجموع المدفوعات المقبوضة حتى التاريخ نفسه ٦٥١ ٩٩٧ ٣ ٠٠٠ دولار، فيتبقى بذلك رصيد غير مسدَّد قدره ٧٨٧ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار. وحتى ٤ آذار/مارس ٢٠١٩، كان الرصيد النقدي المتاح للمكتب هو ٦٣٢ ١٠٧ ٠٠٠ دولار، وهو مبلغ لا يكفي لتغطية الاحتياطي التشغيلي لمدة ثلاثة أشهر وقدره ١٦٣ ١٢١ ٠٠٠ دولار (باستثناء المبالغ المسددة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة). **وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة**

حثت بشكل متكرر جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية في حينها وبالكامل ودون شروط، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

٨ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأنه جرت تسوية جميع المطالبات المتعلقة بسداد تكاليف القوات حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدّد قدره ٠٠٠ ٣٠٣ دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وصُدِّق على المعدات المملوكة للوحدات وسُدِّدت تكاليفها حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدّد قدره ٠٠٠ ٣١٢ ٣٤ دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

رابعا - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠

ألف - الولاية وافتراضات التخطيط

٩ - أنشأ مجلس الأمن ولاية مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال بموجب قراره ١٨٦٣ (٢٠٠٩). ووافق مجلس الأمن بموجب قراره ٢٤٣١ (٢٠١٨) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٨ على أحدث تمديد للولاية حتى٣١ أيار/مايو ٢٠١٩. وفي ذلك القرار، طلب المجلس إلى الأمين العام، في جملة أمور، أن يواصل تقديم مجموعة من عناصر الدعم اللوجستي إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وإلى ٧٠ من الموظفين المدنيين التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال و ٩٠٠ ١٠ من أفراد قوات الأمن الصومالية الذين هم رسميا جزء من هيكل الأمن الوطني، في العمليات المشتركة المضطلع بها مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وعلى نفس الأساس الذي استُند إليه في تقديم ذلك الدعم إلى الجيش الوطني الصومالي. وفي القرار نفسه، أكد المجلس كذلك ضرورة تقديم الدعم الميداني على نحو متجاوب وفعال، ورحب في هذا الصدد بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، من أجل تنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز المساءلة والكفاءة في إدارة الموارد والشؤون المالية لتحسين مواءمة إيصال الدعم اللوجستي المقدم إلى أولويات بعثة الاتحاد الأفريقي وأنشطتها (قرار مجلس الأمن ٢٤٣١ (٢٠١٨)، الفقرتان ٤٥ و ٤٦).

١٠ - وحسبما أشير في وثيقة الميزانية المقترحة (انظر الفقرات ١٣-١٥ من الوثيقة A/73/762)، أُجري استعراض شامل للمكتب في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٨ لتقييم نطاق ولايته والظروف اللازمة للنجاح في تنفيذ الولاية وتفعيلها. وتمشيا مع توصيات الاستعراض الشامل، أُجري في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، بناءً على ذلك، استعراضٌ لملاك موظفي المكتب لتحليل قدرات المكتب من الموارد البشرية الكفيلة بتقديم الدعم الفعال لتنفيذ الولايات المنوطة بعَمليَّيه الرئيسيين، وهما بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، فضلا عن معالجة الثغرات القائمة (انظر الفقرات من ٢٠ إلى ٢٢ أدناه).

١١ - وترد افتراضات التخطيط ومبادرات دعم المكتب للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ في الفقرات ٦ إلى ٤١ من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ (A/73/762).

باء – الاحتياجات من الموارد

١٢ – تبلغ الميزانية المقترحة لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ٦٠٠ ٥٠٦ ٥٦٩ دولار، مما يمثل زيادة بمبلغ ٣٠٠ ٣٥٤ ١١ دولار، أو بنسبة ٢ في المائة، مقارنةً باعتمادات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. ويعكس ذلك المبلغ الأثرَ المشترك للزيادات المقترحة تحت بند الموظفين المدنيين (٠٠٠ ٦٦٩ ٨ دولار أو بنسبة ١١,٥ في المائة) وبند التكاليف التشغيلية (٢٠٠ ٢٩٠ ٤ دولار أو بنسبة ١,٤ في المائة) والتي تقابلها جزئيا تخفيضات مقترحة تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٩٠٠ ٦٠٤ ١ دولار أو بنسبة ١ في المائة). وترد معلوماتٌ مفصلة عن الموارد المالية المقترحة في إطار عنصر الدعم وتحليلٌ للفروق في البابين الثاني والثالث من الميزانية المقترحة (المرجع نفسه).

١ – الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	*الوظائف المأذون بها للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩*[أ]	*الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠*	*الفرق*
أفراد الوحدات العسكرية التابعة للأمم المتحدة	٧٠	٧٠	–
أفراد الوحدات العسكرية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال[ب]	٥٨٦ ٢٠	٥٨٦ ١٩	(١ ٠٠٠)
أفراد الشرطة التابعون لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال[ب]	٢٠٠	٢٤٠	٤٠
أفراد وحدات الشرطة المشكَّلة التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال[ب]	٨٤٠	٨٠٠	(٤٠)

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

(ب) انظر قراري مجلس الأمن ٢٣٧٢ (٢٠١٧) المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧ و ٢٤٣١ (٢٠١٨) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٨.

١٣ – تبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ مبلغاً قدره ١٠٠ ١٦٥ ١٦٤ دولار، وهو ما يمثل نقصانا قدره ٩٠٠ ٦٠٤ ١ دولار أو بنسبة ١ في المائة مقارنةً باعتمادات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. ويعكس هذا النقصان تخفيضات تحت بند الوحدات العسكرية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (٣ ملايين دولار أو بنسبة ٢ في المائة)، وهو ما يقابله جزئيا زيادات تحت البندين التاليين: (أ) أفراد وحدات الشرطة المشكلة التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ويعزى ذلك أساسا إلى نشر وحدتين إضافيتين من وحدات الشرطة المشكلة (١٦٠ فرداً لكل وحدة منهما) للوصول إلى القوام الأدنى الذي أَذِن به مجلس الأمن (١,٤مليون دولار أو بنسبة ١٨,٤ في المائة)[١]؛ و (ب) أفراد الشرطة التابعون لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وهو ما يعزى أساسا إلى النشر التدريجي لعدد إضافي قدره ٤٠ شرطياً (٠,٧ مليون دولار أو بنسبة ٢٩,٤ في المائة) (المرجع نفسه، الفقرات ١٦٣-١٦٥).

(١) قرر مجلس الأمن في قراريه ٢٣٧٢ (٢٠١٧) و ٢٤٣١ (٢٠١٨) أن يأذن بمواصلة نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بقوام من أفراد الشرطة التابعة للبعثة يبلغ أدناه ٠٤٠ ١ شرطياً يشملون خمس وحدات للشرطة المشكلة.

١٤ - وقد أُشير في التقرير إلى أن الانخفاض العام في الاحتياجات للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ يشمل انخفاضاً بمبلغ ١ مليون دولار في حصص الإعاشة بسبب أثر كامل السنة في الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ الناجم عن الانخفاض في نشر القوات بمقدار ٠٠٠ ١ فرد خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ (المرجع نفسه، الفقرة ١٦٣). وفيما يتعلق بتكاليف نقل حصص الإعاشة، تلقت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، معلومات عن النفقات المتكبدة والمزمع تنفيذها في إطار تكاليف الشحن والتكاليف ذات الصلة بالفترات المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ و ٢٠١٨/٢٠١٩ و ٢٠١٩/٢٠٢٠ (انظر الجدول أدناه).

النفقات المتكبدة والمتوقعة ذات الصلة بنقل حصص الإعاشة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

العنصر	*النفقات الفعلية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨*	*النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩*	*تقديرات التكاليف للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠*	*ملاحظات*
النقل المتعدد الوسائط لحصص الإعاشة باستخدام الأصول اللوجستية التابعة لطرف ثالث، (جواً داخل الصومال وبراً من كينيا إلى دوبلي)	٥ ٨٦٠،٩	٧ ٦٩٥،٩	٨ ٩٧٠،٠	زيادة النفقات المتعلقة بالشحن قابلها انخفاض في إجمالي الاحتياجات المتعلقة بمناولة حصص الإعاشة بسبب استخدام الأصول اللوجستية الجوية التابعة لطرف ثالث بدلا من متعاقد حصص الإعاشة المستقل الذي كان يُستخدم سابقا والذي كانت اشتراطاته تشمل تكاليف الشحن التي لا تُقيَّد في السجلات على نحو منفصل
نقل حصص الإعاشة عن طريق البحر على طول ساحل الصومال (من الزوارق إلى الصنادل ”برّاوه“)	١ ٢١٣،٧	١ ٥١٣،٧	٢ ٧٦٠،٠	اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨
المجموع	**٧ ٠٦٤،٦**	**٩ ٢٦٩،٦**	**١١ ٧٣٠،٠**	

١٥ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها كانت قد علّقت على الزيادة الكبيرة في النفقات المتكبدة لإيصال حصص الإعاشة بموجب العقد المعدل لنقل حصص الإعاشة، للفترات المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، و ٢٠١٦/٢٠١٧، و ٢٠١٧/٢٠١٨ (انظر A/72/789/Add.6، الفقرتان ١٨ و ١٩). وخلال استعراض الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠، طلبت اللجنة معلومات مستكملة (انظر الجدول أدناه)، توضح توزيع جميع الموارد المعتمدة، والنفقات المتكبدة والمتوقعة، والتكاليف التقديرية المتصلة بحصص الإعاشة منذ الفترة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦.

توزيع جميع التكاليف المتصلة بحصص الإعاشة: الفترات المالية من ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٢٠١٧/٢٠١٨ (التكاليف الفعلية)، والفترة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ (التكاليف المتوقعة)، والفترة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ (التكاليف المقترحة)

(بدولارات الولايات المتحدة)

بند الميزانية	*للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦*		*للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧*		*للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨*		*للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩*		*للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠*
	الميزانية المعتمدة	*النفقات الفعلية*	*الميزانية المعتمدة*	*النفقات الفعلية*	*الميزانية المعتمدة*	*النفقات الفعلية*	*الميزانية المعتمدة*	*النفقات الفعلية*	*الميزانية المعتمدة*
حصص الإعاشة									
الوحدات العسكرية	٦٥ ٦٧٠ ٢٥٢	٩٢ ٨٤٢ ٦٠٠	٨٢ ٥٠٤ ٧٦٩	٩٦ ٤٦٧ ٦٠٠	٨٩ ٩٢١ ٣٧٧	٧٩ ٥٢٨ ٧٧٧	٧١ ٧٨٨ ٣٧٦	٦٤ ٣٤٥ ٠٦٤	٧٠ ٧٥٤ ٤٤٦
وحدات الشرطة المشكلة	٨٣٢ ٠٩٦	٧٥٠ ٦٠٠	١ ٤٦٨ ٦٦٥	١ ٤٥٧ ٢٠٠	١ ٤٥٠ ٧١٨	١ ٠٠٠ ٠٨٥	٢ ٦٣١ ٧٥٢	١ ٥٨٩ ٦٦٧	٢ ٩٥٩ ٩٣٣
وحدات أخرى	–	٣١ ٠٠٠	٣٤ ٧٧٢	١١٠ ٨٠٠	–	–	–	–	–
شحن حصص الإعاشة									
بواسطة الأصول اللوجستية التابعة لطرف ثالث متعاقد	–	٧٧٧ ٥١٧	–	١٢ ٣٥٧ ٣٥٨	–	٧ ٠٦٤ ٥٧٨	٩ ٨٢٤ ٢٠٠	١٣ ٩٠٤ ٣٦٨	١١ ٧٣٠ ٠٠٠
المجموع	**٦٦ ٥٠٢ ٣٤٨**	**٩٤ ٤٠١ ٧١٧**	**٨٤ ٠٠٨ ٢٠٦**	**١١٠ ٣٩٢ ٩٥٨**	**٩١ ٣٧٢ ٠٩٥**	**٨٧ ٥٩٣ ٤٤٠**	**٨٤ ٢٤٤ ٣٢٨**	**٧٩ ٨٣٩ ٠٩٩**	**٨٥ ٤٤٤ ٣٧٩**

١٦ - **توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.**

٢ - الموظفون المدنيون

الفئة	*الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩*	*الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠*	*الفرق*
الوظائف			
الموظفون الدوليون	٣٥٠	٣٧٠	٢٠
الموظفون الفنيون الوطنيون	٣٨	٤١	٣
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	١٥١	١٤٨	(٣)
متطوعو الأمم المتحدة	٢٠	٢٠	–
الأفراد المقدمون من الحكومات	٦	٦	–
المجموع	**٥٦٥**	**٥٨٥**	**٢٠**

١٧ - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الموظفين المدنيين للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ مبلغاً قدره ٨٤ ٠٢٥ ١٠٠ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٨ ٦٦٩ ٠٠٠ دولار أو بنسبة ١١,٥ في المائة، مقارنةً باعتمادات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. ويشير الأمين العام إلى أن هذه الزيادة تعزى أساسا إلى زيادة الاحتياجات تحت بند الموظفين الدوليين بسبب (أ) اقتراح إنشاء وظائف إضافية يبلغ صافيها ٢٠ وظيفة؛ و (ب) تطبيق معدل شواغر نسبته ٨ في المائة مقارنةً بمعدل نسبته ١١,٦ في المائة مطبق في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩؛ و (ج) وتطبيق أحدث جداول المرتبات الفعلية والمتوسط الفعلي لمستويات الدرجات على الموظفين الدوليين. وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح رصد مبلغ قدره ٥١٤ ٦٠٠

دولار لتغطية حصة المكتب من المساعدة المؤقتة العامة المتعلقة بأنشطة الدعم للتوسعة ٢ لنظام أوموجا والمبادرات الشاملة لعدة قطاعات (A/73/762، الفقرتان ١٦٦ و ١٦٧)

التوصيات بشأن الوظائف

١٨ - يشير الأمين العام في ميزانيته المقترحة للمكتب للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ (الفقرات من ١٣ إلى ١٥ من الوثيقة A/73/762) إلى أن الاستعراض خَلُص أيضا إلى أن التنفيذ العملي لنهج ''البصمة الخفيفة'' قد ترك المكتب في حالة نقص خطير في الموارد في المجالات التي يمكن أن تتسبب في مخاطر تتهدد المكتب في مجالات الإدارة أو العمليات أو السمعة وحدد الاستعراض عددا من مجالات ''مواضع الشكوى'' التي تحتاج إلى التعزيز، من قبيل إدارة العقود، ومراقبة الحركة، والامتثال والإشراف، والإدارة البيئية وإعداد الميزانية وإدارتها. ويشير أيضا إلى أن التغييرات المقترحة في عنصر ملاك الموظفين للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ تتماشى مع توصيات الاستعراض الشامل للمكتب ومع استعراض ملاك الموظفين الذي أجري في عام ٢٠١٨ (المرجع نفسه، الفقرتان ١٤ و ٥٧).

١٩ - يُقترح ما مجموعه ٥٨٥ وظيفة مدنية للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠، بما يشمل إجراء تغييرات في ملاك الموظفين، على النحو التالي (A/73/762، الفقرة ٥٧ والفقرات من ٥٩ إلى ١٥١):

(أ) إنشاء ٢٤ وظيفة، تشمل ٢١ وظيفة دولية و ٣ وظائف وطنية (٢ ف-٥ و ٥ ف-٤، و ١٠ ف-٣، و ١ ف-٢، و ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية و ٣ وظائف لموظفين فنيين وطنيين) (انظر الفقرات من ٢٠ إلى ٢٢ أدناه)؛

(ب) إلغاء ٤ وظائف، تشمل ١ وظيفة دولية و ٣ وظائف وطنية (١ من فئة الخدمة الميدانية و ٣ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة)؛

(ج) إعادة تصنيف وظيفتين: ترفيع موظف إداري من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤ في مكتب رئيس العمليات وإدارة الموارد، وإعادة ندب وظيفة مهندس معاون (موظف فني وطني) في قسم الهندسة وصيانة المرافق إلى قسم الطيران وإعادة تصنيف وظيفته إلى وظيفة كبير مساعدي العمليات الجوية (وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)؛

(د) إعادة ندب ٦ وظائف، ونقل ١٠ وظائف، وإعادة تنظيم ٤٤ وظيفة (انظر الفقرات من ٢٣ إلى ٢٨ أدناه)

إنشاء وظائف

٢٠ - الاقتراح بإنشاء ٢٤ وظيفة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠، هو على النحو التالي (A/73/762، الجداول من ٢ إلى ٦):

(أ) مكتب الأمينة العامة المساعدة (٦ وظائف): وظيفتان لموظفَيْن اثنين لإدارة البرنامج (١ ف-٤ و ١ موظف فني وطني) (انظر الفقرة ٢١ (أ) أدناه)؛ وموظف إداري (ف-٣)؛ وموظف معني بالسلوك والانضباط (ف-٣)؛ وكبير موظفين للشؤون القانونية (ف-٥) (انظر أيضا الفقرة ٢١ (ب) أدناه)؛ وموظف لشؤون السلامة من الحرائق (من فئة الخدمة الميدانية)؛

(ب) مكتب المدير (وظيفتان): موظف مساعد لشؤون البيئة (موظف فني وطني)؛ وموظف للشؤون الجنسانية (ف-٤) (انظر الفقرة ٢١ (ج) أدناه)؛

(ج) العمليات وإدارة الموارد (٨ وظائف): ثلاثة وظائف لموظفين لشؤون المالية والميزانية (ف-٤ و ف-٣ و ف-٢) في قسم الميزانية والمالية (انظر الفقرة ٢١ (د) أدناه)؛ ووظيفة لموظف لإدارة العقود (ف-٣) في قسم التكنولوجيا الميدانية؛ ووظيفة لمساعد للموارد البشرية (من فئة الخدمة الميدانية) ووظيفة لموظف للموارد البشرية (موظف فني وطني) في قسم الموارد البشرية؛ ووظيفتان لموظفين إداريين (٢ ف-٣) في مركز دعم البعثة، من المقرر إنشاؤهما في دوساماريب وجوهر، على التوالي؛

(د) إدارة سلسلة الإمداد (١ وظيفة واحدة): وظيفة لموظف لإدارة العقود (ف-٤) في قسم إدارة المشتريات؛

(هـ) إدارة تقديم الخدمات الإدارية (٧ وظائف): وظيفتان لموظفين لإدارة العقود (١ ف-٤، و ١ ف-٣) في مكتب رئيس إدارة تقديم الخدمات (انظر الفقرة ٢١ (هـ) أدناه)؛ ووظيفة لموظف لإدارة المرافق (ف-٣) ووظيفة لمهندس مياه ومرافق صحية (ف-٣) في قسم الهندسة والصيانة المرافق؛ ووظيفة لمساعد لشؤون المالية والميزانية (من فئة الخدمة الميدانية) في قسم خدمات دعم المعيشة؛ ووظيفة لرئيس مراقبة الحركة (من فئة الخدمة الميدانية)؛ ووظيفة لرئيس قسم النقل (ف-٥).

٢١ - وزُوّدت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بالمبررات المتعلقة ببعض الوظائف الجديدة المقترحة على النحو التالي، في جملة أمور:

(أ) سيتولى موظف إدارة البرامج (ف-٤) في مكتب رئيس مكتب الأمم المتحدة رصد ترتيبات الدعم مع كل عميل أو شريك رئيسي بمفرده يتعامل مع المكتب، وسيمارس الرقابة الفعالة عليها بما يمكّن من الاستجابة والمشاركة الفنية؛

(ب) تقدم وحدة الشؤون القانونية التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال المشورة القانونية إلى كل من مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وعند وضع معايير مرجعية لتكملة الملاك الوظيفي لأقسام الشؤون القانونية في جميع البعثات، لاحظ فريق الاستعراض أن رتبة موظف الشؤون القانونية في معظم البعثات هي ف-٥[٢]. ووجد أن عبء العمل وعدد الوظائف الموجودة في الوحدة (١ ف-٤، و ١ ف-٣ و ١ موظف فني وطني) يبرران اقتراح إنشاء وظيفة من الرتبة ف-٥؛

(ج) بالرغم من أن رتب موظفي الشؤون الجنسانية العاملين في البعثات الكبيرة الأخرى هي من الرتبة ف-٥ أو الرتبة ف-٤، ويدعمهم فريق للتواصل البرنامجي مع الشركاء، فلم يكن لدى مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال أية قدرة مكرسة لهذا العمل حتى الربع الأخير من عام ٢٠١٨

(٢) العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، المتكاملة، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

عندما تعاقد المكتب مع موظف للشؤون الجنسانية على أساس مؤقت. ومن شأن الوظيفة المقترح إنشاؤها لموظف للشؤون الجنسانية (ف-٤) أن تعزز تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين على صعيد المنظومة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني داخل المكتب (٣١ في المائة من الموظفين فقط هم من الإناث حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨؛ انظر أيضاً الفقرة ٤٩ أدناه والجدول ذي الصلة)، بالإضافة إلى أنها ستدعم التدابير الرامية إلى تحسين مقومات العيش والرعاية للموظفات العاملات في مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال؛

(د) يُقترح إنشاء ثلاث وظائف جديدة لموظفين للشؤون المالية والميزانية (ف-٤، و ف-٣، و ف-٢)[٣] في قسم الميزانية والمالية، المسؤول عن إعداد ميزانية كل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال (بشأن دورات ميزانية مختلفة ومصادر تمويل مختلفة) وميزانيات الصناديق الاستئمانية المرتبطة بكل منهما، وإدارة النفقات والرصد والإبلاغ[٤]؛

(هـ) تعكسُ المقترحاتُ المتعلقة بالوظائف الأربع الجديدة لموظفين لإدارة العقود (انظر الفقرات الفرعية من (ج) إلى (هـ) من الفقرة ٢٠ أعلاه) الاستعراضَ الشامل الذي حدد القدرة المتعلقة بإدارة العقود بوصفها أحد ”مواضع الشكوى“ وأحد مجالات المخاطر بالنسبة للمكتب، بالنظر إلى أن نسبة كبيرة من موارد المكتب الإجمالية مخصصة للمتعاقدين التجاريين (تبلغ النفقات المتعلقة بالأطراف الثالثة من المتعاقدين ٤٢١ دولار مليون دولار في دورة الميزانية السابقة). وكانت تضطلع بمهمة إدارة العقود في المكتب سابقا وحدةٌ مركزية توقفت عن أداء تلك المهمة في أعقاب تنفيذ ركيزتي إدارة سلسلة الإمداد وإدارة تقديم الخدمات. وفي الوقت الحالي، تعاني المجالات التي لا يوجد فيها مديرون مخصصون لإدارة العقود من صعوبات في إطار الهيكل الجديد. ومن ثمّ، يعتزم المكتب اتباع ”نموذج مختلط“ يستند إلى تكريس قدرة لإدارة العقود مخصصة لبعض الأقسام التقنية، في حين تدعم خليةٌ صغيرة لإدارة العقود مزودةٌ بموارد مجمّعة المجالات التي لا يوجد فيها ما يبرر تعيين موظفين متفرغين لإدارة العقود.

٢٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال قد أنجز تنفيذ الولاية المسندة إليه عن طريق استخدام مزيج من طرائق تقديم الخدمات، مثل ملاك صغير من الموظفين، واستخدام الأطراف الثالثة من الموردين التجاريين (الاستعانة بالخبراء الاستشاريين والمتعاقدين الأفراد والمتعاقدين التجاريين)، وقيام القوات التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بتقديم الخدمات في الميدان (انظر A/73/762، الفقرة ٧ و A/72/789/Add.6، الفقرات من ٣٣ إلى ٣٧). وفي سياق مراجعة حسابات المشتريات التي أجراها مجلس مراجعي الحسابات، بناء على طلب اللجنة في عام ٢٠١٧، شاطرت اللجنة رأي المجلس بأنه يتعين على المكتب تعزيز الضوابط الداخلية وإنفاذ المساءلة بشأن المشتريات وإدارة العقود (A/72/789/Add.6، الفقرتان ٥ و ٦). **ولذلك، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إنشاء ٢٢ وظيفة من الوظائف المقترحة البالغ عددها ٢٤ وظيفة للفترة**

(٣) تتعلق الوظيفة المقترحة برتبة ف-٢ بالوظائف الست من الفئة الفنية المقرر إلغاؤها في شعبة الميزانية والمالية للعمليات الميدانية التابعة لإدارة الدعم الميداني (أعيدت تسميته قسم الدعم التشغيلي اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩)، بحيث تُوظّف القدرات المتوفرة نتيجة لذلك في عدد من البعثات الكبيرة والمعقدة، وهو الأمر الذي اقترحه الأمين العام في تقريره (A/72/790/Rev.1، الفقرتان ١٧ و ١٧٧) (انظر A/73/762، الفقرة ٨٢).

(٤) القدرة الحالية لملاك الموظفين العاملين في قسم الميزانية والمالية تتألف من ١٩ وظيفة (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ٥ من فئة الخدمة الميدانية، و ١ موظف فني وطني م ف، و ٩ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة).

٢٠١٩/٢٠٢٠. واللجنة الاستشارية على ثقة من أن اقتراح تعزيز ملاك الموظفين الناشئ عن الاستعراض الشامل وعن استعراض ملاك الموظفين، اللذين تم الاضطلاع بهما خلال عام ٢٠١٨ سوف يُعالج الفجوات والمخاطر المحددة بحيث يوفر المكتب لعملائه الدعم الميداني المتجاوب والفعال ويعزز قدرته على المساءلة وتحقيق الكفاءة في إدارة الموارد والشؤون المالية (انظر الفقرتين ٩ و ١٠ أعلاه). وإذ تأخذ اللجنة الاستشارية في الاعتبار القدرات الحالية والمقترحة للمكتب، توصي بعدم الموافقة على اقتراح إنشاء وظيفة لموظف إداري (ف-٣) في مكتب الأمينة العامة المساعدة ووظيفة لموظف لشؤون المالية والميزانية (ف-٤) في قسم الميزانية والمالية. وينبغي تبعاً لذلك تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة بهذا البند.

عمليات النقل وإعادة الندب وإعادة التنظيم

٢٣ - أُشير في وثيقة الميزانية إلى أن التغييرات المقترحة في عنصر ملاك الموظفين للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ تشمل عددا من عمليات النقل، وإعادة الندب وإعادة التنظيم وأن الشكل الوارد في تلك الوثيقة يُبين التغييرات المقترح إدخالها على المكاتب ضمن عنصر الدعم التابع للمكتب (A/73/762، الفقرتان ٥٧ و ٥٨). وأُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أن هناك ما مجموعه ١٠ عمليات نقل و ٦ عمليات إعادة ندب و ٤٤ عملية إعادة تنظيم مقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠. ومع ذلك، أبلغت اللجنة الاستشارية أيضا، عند الاستفسار، بأن المكتب، فيما يتعلق بالميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠، يطلب نقل ١٣٣ موظفاً استنادا لاعتبارات رئيسية، مثل التغييرات في عمليات مومباسا (نقل ٤٣ وظيفة إلى نيروبي ونقل ٢٦ وظيفة من مومباسا إلى الصومال؛ انظر الفقرة ٢٦ أدناه)، واستناداً لاعتبارات أمنية (نقل ٢٨ وظيفة من مقديشو إلى نيروبي؛ انظر الفقرة ٢٥ أدناه) واستناداً لاعتبارات تتعلق بالتمركز الاستراتيجي (نقل ٢٠ وظيفة من مقديشو إلى قطاعات في الصومال، تشمل في معظمها موظفي مستودعات وخبراء لوجستيات).

٢٤ - وإذ تلاحظ اللجنة الاستشارية الاختلافات في العدد الإجمالي لعمليات النقل وإعادة الندب وإعادة التنظيم المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠، فقد طلبت معلومات عن التوفيق بين العدد المقترح للتغيرات في الوظائف المعنية ولكنها لم تتلق رداً على ذلك الطلب. **وتتوقع اللجنة الاستشارية بأن تُقدَّم المعلومات إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير وبأن تتضمن مقترحات الميزانية المقبلة معلومات وافية وأن تتسم بالوضوح فيما يتعلق بجميع التغييرات في ملاك الموظفين.**

٢٥ - وفيما يتعلق بالنقل المقترح لـ ٢٨ وظيفة من مقديشو إلى نيروبي بسبب الاعتبارات الأمنية، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الحالة الأمنية في الصومال، ولا سيما في مقديشو، متقلبة باستمرار ويتخللها العديد من الهجمات على مباني الأمم المتحدة. ويؤدي تقييم إدارة المخاطر الأمنية الذي يجري عقب كل هجوم، في معظم الحالات، إلى تصنيف المخاطر الأمنية بدرجة عالية إلى حين وضع تدابير التخفيف موضع التنفيذ (انظر أيضا الفقرتين ٣٦ و ٣٧ أدناه). وفي إطار هذا التصنيف، يمكن فقط للموظفين الذين يؤدون أنشطة أساسية ذات أهمية حيوية للبرامج البقاء في ذلك الموقع. وتفادياً لتكرار نقل الموظفين، يقترح المكتب نقل بعض المهام غير المرتبطة بمواقع معينة إلى نيروبي لأجل طويل، وهذه تشمل معظم الأنشطة المتعلقة بالشؤون الإدارية والمعاملات (٢٠ موظفاً دولياً و ٧ موظفين وطنيين ومتطوع من متطوعي الأمم المتحدة).

٢٦ - وفيما يتعلق بالوظائف البالغ مجموعها ٦٩ وظيفة المقترح نقلها من مومباسا إلى الخارج، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن مومباسا سبق لها أن كانت أول ميناء يستقبل جميع الشحنات الواردة إلى المكتب بعد إنشائه. غير أنه مع تحسن الأوضاع الأمنية عموما في الصومال، الذي يتجلى من الانخفاض الكبير في هجمات القرصنة، فضلا عن تحسين الميناء البحري في مقديشو، بدأ وكلاء الشحن بإيصال السلع مباشرة إلى الصومال، مما يحد من جدوى مومباسا في المستقبل في هذا الصدد (انظر الفقرات من ٤٢ إلى ٤٤ أدناه). ونتيجة لذلك، يطلب المكتب (أ) نقل ٢٦ وظيفة (٥ وظائف دولية و ٢١ وظيفة وطنية) من مومباسا إلى الصومال من أجل إرساء المهام المرتبطة بالتخزين في المستودعات وإدارة المخزون من السلع الإضافية التي تصل إلى الصومال؛ و (ب) نقل ٤٣ وظيفة إلى نيروبي (٤ وظائف دولية و ٣٩ وظيفة وطنية) مرتبطة بمهام إدارة سلسلة الإمداد، مثل معالجة المطالبات وإدارة الممتلكات، من أجل تحسين التنسيق مع الركيزة الأساسية لإدارة سلسلة الإمداد، التي يوجد مقرها في نيروبي.

٢٧ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن المكتب شهد في السنوات الأخيرة سلسلة من عمليات إعادة التنظيم: (أ) فيما يتعلق بالفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، اقترح المكتب نقل ١٨٣ وظيفة وإعادة تنظيم ٢٠٨ وظائف تمشيا مع إعادة تنظيم هيكل دعم البعثة؛ (ب) وفيما يتعلق بالفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، اقترح المكتب عمليات نقل وإعادة ندب ما مجموعه ١٥٤ وظيفة؛ و (ج) تبيّن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ أن الهيكل التنظيمي للمكتب خضع لإعادة تنظيم شاملة لمواءمة مهامه وملاك موظفيه بما يتماشى مع استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، والبدء في تنفيذ سلسلة الإمداد/نموذج تقديم الخدمات، مع إنشاء ١١٢ وظيفة جديدة من الوظائف الثابتة والمؤقتة كانت الجمعية العامة قد وافقت عليها (منها ٩٩ وظيفة لموظفين دوليين)، في أعقاب تقييم شامل خضع له ملاك الموظفين خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ (انظر A/72/789/Add.6، الفقرتان ٢٩ و ٣٠؛ A/71/836/Add.6، الفقرات من ٣١ إلى ٣٥). **وتدرك اللجنة الاستشارية البيئة الصعبة التي يعمل فيها المكتب وحاجة المكتب إلى التكيف مع الاحتياجات التشغيلية (انظر A/72/789/Add.6، الفقرة ٣٠ و A/71/836/Add.6، الفقرة ٣٥).**

٢٨ - **وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه تم الاضطلاع في السنوات الأخيرة بالعديد من عمليات إعادة هيكلة عنصر الدعم في عمليات حفظ السلام. وترى اللجنة أنه بعد الانتهاء من عمليات إعادة الهيكلة الجارية، هناك حاجة إلى فترة من الاستقرار وإلى تقييم فعالية الهياكل التي أعيد تنظيمها.** وتقدم اللجنة في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام مزيدا من التعليقات عن هذه المسألة (A/73/755).

معدلات الشواغر والوظائف الشاغرة

٢٩ - يقدم الجدول أدناه موجزا لمعدلات الشواغر بالنسبة للموظفين المدنيين، بما في ذلك: (أ) للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، المتوسط الفعلي لمعدل الشواغر ومعدل الشواغر المدرج في الميزانية؛ و (ب) للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، معدل الشواغر المدرج في الميزانية، والمتوسط الفعلي لمعدل الشواغر للأشهر السبعة الممتدة بين١ تموز/يوليه ٢٠١٨ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ ومعدل الشواغر الفعلي حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩؛ و (ج) عامل الشواغر المطبق في تقدير الاحتياجات للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن معدلات الشواغر المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠: (أ) بالنسبة للموظفين

الدوليين، هي أقل من المتوسط الفعلي لمعدل الشواغر ومن معدل الشواغر الفعلي، على السواء، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩؛ و (ب) بالنسبة للموظفين الفنيين الوطنيين، هي أعلى من المتوسط الفعلي لمعدل الشواغر ومن معدل الشواغر الفعلي، على السواء، في التاريخ نفسه؛ (ج) وبالنسبة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، هي أقل من المتوسط الفعلي لمعدل الشواغر ولكنها أعلى من معدل الشواغر الفعلي في التاريخ نفسه؛ (د) وبالنسبة لمتطوعي الأمم المتحدة، هي بنفس المعدل الذي بلَغَه المتوسط الفعلي لمعدل الشواغر، ولكنها أقل من معدل الشواغر الفعلي في التاريخ نفسه؛ (هـ) وبالنسبة للأفراد المقدمين من الحكومات، هي أعلى من المتوسط الفعلي لمعدل الشواغر ومن معدل الشواغر الفعلي، على السواء، في التاريخ نفسه؛

معدلات الشواغر

(نسبة مئوية)

	للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨		*للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩*			*للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠*
	معدل الشواغر المدرج في الميزانية	*معدل الشواغر الفعلي*	*معدل الشواغر المدرج في الميزانية*	*المتوسط الفعلي لمعدل الشواغر في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩*	*معدل الشواغر الفعلي حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩*	*معدل الشواغر المقترح*
الموظفون الدوليون	٣١,٠	١٢,٨	١١,٦	٩,٤	٨,٦	٨,٠
الموظفون الفنيون الوطنيون	٣٣,٠	٢٦,٣	٢٣,٧	٢١,١	٢١,١	٢٢,٠
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	١٦,٠	١٣,٩	١٣,٩	٩,٣	٧,٩	٨,٠
متطوعو الأمم المتحدة	٢٤,٠	–	٢,٠	٥,٠	١٥,٠	٥,٠
الأفراد المقدمون من الحكومات	١٥,٠	–	٢,٠	–	–	٢,٠

٣٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أن ما مجموعه ٤١ وظيفة كانت شاغرة في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، تشمل ٢٠ وظيفة دولية (٣ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ١٤ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة متطوع من متطوعي الأمم المتحدة) و ٢١ وظيفة وطنية (٨ وظائف من فئة الوظائف الفنية الوطنية و ١٣ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة). ومن الوظائف البالغ عددها ٤١ وظيفة، ظلت ثماني وظائف منها (وظيفة واحدة من فئة الخدمة المدنية و ٦ من فئة الوظائف الفنية الوطنية ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة) شاغرة لأكثر من سنتين (سبع وظائف منها منذ عام ٢٠١٦ ووظيفة واحدة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥).

٣١ - **وتشير اللجنة الاستشارية إلى طلب الجمعية العامة الذي يرد باستمرار في قراراتها بشأن ميزانيات عمليات حفظ السلام بأن يكفل الأمين العام شغل الوظائف الشاغرة على وجه السرعة (A/71/836، الفقرة ١٠٨). وتكرر اللجنة الاستشارية أيضاً الإعراب عن رأيها في هذا الصدد ومفاده أن معدلات الشواغر المدرجة في الميزانيات ينبغي أن تستند قدر الإمكان إلى معدلات الشواغر الفعلية. وفي الحالات التي تكون فيها المعدلات المقترح إدراجها في الميزانية مختلفة**

عن المعدلات الفعلية في وقت إعداد الميزانية، ينبغي أن يُقدّم في وثائق الميزانية ذات الصلة تبرير واضح للمعدلات المستخدمة (A/70/742، الفقرة ٤٥). وتشدد اللجنة من جديد على ضرورة أن يُعاد النظر في استمرار الحاجة إلى الوظائف التي تظل شاغرة لمدة سنتين أو أكثر وأن يقترح إما استبقاؤها أو إلغاؤها في الميزانيات المقترحة المقبلة (A/69/839، الفقرة ٦٧؛ انظر أيضا قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٦٤).

٣٢ - توصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة ٢٢ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالموظفين المدنيين.

٣ - التكاليف التشغيلية

(بدولارات الولايات المتحدة)

	الموارد المخصصة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	*الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠*	*الفرق*
التكاليف التشغيلية	٣١٧ ٠٢٦ ٢٠٠	٣٢١ ٣١٦ ٤٠٠	٤ ٢٩٠ ٢٠٠

٣٣ - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية التكاليف التشغيلية للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ مبلغاً قدره ٣٢١ ٣١٦ ٤٠٠ دولار، وهو ما يعكس زيادة قدرها ٤ ٢٩٠ ٢٠٠ دولار، أو بنسبة ١,٤ في المائة مقارنةً باعتمادات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وتعزى الزيادة المقترحة أساسا إلى زيادة الاحتياجات في إطار ما يلي: (أ) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (٩,٢ ملايين دولار أو بنسبة ٢٦,١ في المائة) (انظر الفقرتين ٣٤ و ٣٥ أدناه)؛ و (ب) المرافق والبنى التحتية (٢,٧ مليون دولار أو بنسبة ٣,١ في المائة) (انظر الفقرتين ٣٦ و ٣٧ أدناه)؛ و (ج) السفر في مهام رسمية (٠,٢ مليون دولار أو بنسبة ١٢,٦ في المائة)، وتعزى زيادة الاحتياجات إلى المخصصات المرصودة لحصة المكتب من التكاليف المتعلقة بأنشطة الدعم للتوسعة ٢ لنظام أوموجا والمبادرات الأخرى الشاملة لعدة قطاعات، وكذلك زيادة السفر (A/73/762، الفقرتان ١٦٨ و ١٦٩، والفقرة ١٧٣).

تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

٣٤ - أُشير إلى أن الزيادة المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ تعزى أساسا إلى اقتناء منظومات السلاح المضاد للصواريخ ولقذائف المدفعية والهاون للقطاعات الخمسة ردا على هجوم بقذائف الهاون على مجمَّع المكتب في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ (٨ ملايين دولار) (المرجع نفسه، الفقرة ١٧٣). وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه نتيجة للتغير في تقييم المخاطر الأمنية للمجمّع في مقديشو، من مخاطر متوسطة إلى مخاطر عالية في أعقاب الهجوم، فقد تم تحديد تدابير التخفيف وتعزيز الأمن الأساسية من خلال التقييمات والاستعراضات التي أجراها الخبراء المتخصصون. وبناء على ذلك، فإن الاحتياجات الإضافية ردا على هجوم بقذائف الهاون البالغ إجماليها ١٣,١ مليون دولار للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ تتألف من احتياجات منظومات السلاح المضاد للصواريخ ولقذائف المدفعية والهاون (مبلغ إجمالي قدره ٧,٥ ملايين دولار بتكلفة قدرها ١,٥ مليون دولار لكل منظومة، وهذا المبلغ مدرج في الميزانية تحت بند تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) وما يتصل بذلك من تكاليف الشحن (٠,٥ مليون دولار، مدرجة في الميزانية تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى)، فضلا عن تكاليف التشييد البالغ مقدارها ٥,١ ملايين دولار، مدرجة في الميزانية تحت بند المرافق والبنى التحتية (انظر الفقرتين ٣٦ و ٣٧ أدناه).

٣٥ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية كذلك، عند الاستفسار، بأن منظومة السلاح المضاد للصواريخ ولقذائف المدفعية والهاون المقترحة هي عبارة عن نظام رادار لتوفير الإنذار المبكر في حالة وقوع هجوم، وهو يماثل النظام الموجود قيد التشغيل في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وعلاوة على ذلك، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يقوم حاليا بعملية الشراء، بما في ذلك شراء منظومة السلاح المضاد للصواريخ ولقذائف المدفعية والهاون التي ستوفر المزيد من الأمن في المعسكرات إلى جميع البعثات الميدانية المحتاجة، وأن العقد سيُمنح في غضون سنة واحدة بعد استلام العطاءات. ومع ذلك، إذا كانت هناك أية بعثة بحاجة ملحّة إلى هذا النظام، كما هي الحال بالنسبة لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، فسوف يشرع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إجراء مناقصات منفصلة خاصة بتلك البعثة.

المرافق والبنى التحتية

٣٦ - تعزى الزيادة في الاحتياجات في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ تحت بند التشييد والتعديل والتجديد والصيانة الرئيسية، أساسا إلى الاحتياجات الجديدة اللازمة لإصلاح الأضرار الناجمة عن الهجوم بقذائف الهاون على مجمّع مقديشو في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، بما في ذلك تشييد أماكن جديدة ممتثلة للمعايير الأمنية الدنيا للعمل لإيواء المتعاقدين الأفراد العاملين في مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال (٥,١ ملايين دولار) (A/73/762، الفقرتان ٢٣ و ١٦٩ (ج)). وأُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن المبلغ يلزم لتغطية تكاليف تشييد مكاتب ذات سقوف محميّة لإيواء جميع موظفي المكتب ولتشييد هياكل ذات سقوف محميَّة لإيواء الأطراف الثالثة من المتعاقدين في مجمَّع المكتب في مقديشو.

٣٧ - أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أن المكتب لا يوفر المأوى لجميع المتعاقدين معه، غير أنه مسؤول عن توفير أماكن لإيواء كل من يقدم للمكتب خدمات أساسية، مثل الموظفين الطبيين وطواقم الطيران، ولإيواء العاملين في مجالات أمن الطيران، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة المعسكرات، داخل المجمَّع الرئيسي للمكتب في مقديشو. فأماكن إيوائهم الحالية في المباني الجاهزة الصنع مجهزة فقط بحماية من جانب واحد وبسقوف خفيفة الحماية، وهي غير كافية لحمايتهم من قذائف الهاون. وخلال الهجوم الذي وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، انفجرت إحدى قذائف الهاون بالقرب من مبنى من هذا النوع، مما أدى إلى إصابة أحد المتعاقدين العاملين في داخله. وقد أوصت إدارة شؤون السلامة والأمن بشدة توفير أماكن إيواء مجهزة بسقوف محميّة لهؤلاء المتعاقدين الأساسيين. وعلاوة على ذلك، أُبلغت اللجنة بأن من الضروري اتخاذ تدابير التخفيف اللازمة لتخفيض مستوى المخاطر في المجمَّع من المستوى الحالي العالي المخاطر إلى المستوى السابق المتوسط المخاطر، بما يشمل تشييد أنسب أنواع المكاتب لجميع الموظفين وأنسب الأماكن لإيواء المتعاقدين الأساسيين.

النقل البري

٣٨ - تمثل الموارد المقترحة البالغ مقدارها ٢٠,١ مليون دولار للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ نقصانا بمقدار ٥,٩٧ ملايين دولار، أو بنسبة ٢٢,٩ في المائة، مقارنةً باعتمادات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وأُشير إلى أن هذا النقصان يعزى أساسا إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالوقود والزيوت ومواد التشحيم بسبب توقع استهلاك كمية منخفضة من الوقود قدرها ٩,٧ ملايين لتر، مقارنةً بكمية معتمدة قدرها ١٥,٢ مليون لتر

للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ (٤,٢ ملايين دولار)، وبأعمال التصليح والصيانة (٢,٧ مليون دولار) (المرجع نفسه، الفقرة ١٧٠). وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أن انخفاض الاحتياجات من قطع الغيار والصيانة تعزى أساسا إلى (أ) إجراء أعمال التفتيش والرصد على نحو أكثر صرامة في جميع ورشات التصليح في القطاعات، حيث نَشرَ المكتبُ موظفين دوليين لتعزيز الرقابة عليها؛ و (ب) تخفيضات في حجم أسطول المعدات المملوكة للشركاء (من ٥٩٥ قطعة أصول إلى ٢٩٠ قطعة أصول) وفي حجم الأصول التابعة لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام (من ١٠٥ قطع أصول إلى ٦٥ قطعة أصول).

٣٩ - وفيما يتعلق بأسطول المركبات، أُشير في وثيقة الميزانية إلى أن المكتب يعتزم خفض عدد أسطول المركبات البرية من خلال تعديل وتعزيز خدمات التوزيع في مقديشو. ومن ثمّ، تم تخصيص اعتمادات محدودة لشراء المركبات (المرجع نفسه، الفقرة ٣٠). وأُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن المكتب يعتزم إجراء تخفيض في عدد المركبات المخصصة لصالح خدمات الحافلات المكوكية في مقديشو حيث يوجد أكبر عدد من عملاء المكتب. وسيعاد ندب الفائض من المركبات الناجم عن التخفيض المزمع ليكون في عداد مجمّع مركبات المكتب، ولن تكون هناك حاجة إلى استبدال عدد كبير من تلك المركبات عندما تصل إلى نهاية عمرها النافع، مما يؤدي إلى تخفيض حجم أسطول مركبات المكتب. **وترحب اللجنة الاستشارية بالتدابير التي يعتزم المكتب اتخاذها لتعزيز إدارة أسطول المركبات، وتتوقع أن يُبلَّغ عن التقدم المحرز في هذا المجال في الميزانية المقترحة المقبلة.**

السفر في مهام رسمية

٤٠ - يُقترح تخصيص موارد للسفر في مهام رسمية للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ بمبلغ ٠٠٠ ٨٠٩ ١ دولار (انظر الفقرة ٣٣ (ج) أعلاه). وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن ٣٠ في المائة فقط من السفر في مهام رسمية في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ أجريت امتثالاً لسياسة شراء التذاكر مسبقا. **وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنّ الجمعية العامة قد أعربت، في عدد من المناسبات، عن قلقها إزاء انخفاض معدل الامتثال للتوجيه الخاص بسياسة شراء التذاكر مسبقاً. وتكرر اللجنة تأكيد ضرورة بذل جهود أقوى، لا سيما في المجالات التي يمكن فيها تنظيم السفر بصورة أفضل (انظر أيضا A/73/779، الفقرة ١٦).**

٤١ - **توصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة ٢٢ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالتكاليف التشغيلية.**

٤ - مسائل أخرى

قاعدة اللوجستيات في مومباسا

٤٢ - فيما يتعلق بدور قاعدة اللوجستيات في مومباسا التابعة للمكتب، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنها أُبلغت في أثناء نظرها في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ أن المكتب يقوم ببناء قاعدة جديدة للوجستيات في مومباسا لتحلّ محل المستودع المستأجر تجاريا والمستخدم منذ عام ٢٠٠٩، وأن من المتوقع الانتهاء من تشييد تلك القاعدة في عام ٢٠١٩ بتكلفة إجمالية قدرها ١٥ مليون دولار. وأُبلغت اللجنة في ذلك الوقت بأنه بمجرد الانتهاء من تشييد القاعدة الجديدة في عام ٢٠١٩ سيتم إنهاء عقد إيجار القاعدة

المستأجرة. وتشير اللجنة كذلك إلى أنها أُبلغت في ذلك الوقت، بأن المكتب يعتزم أيضا إنشاء ركيزة خدمات إدارة سلسلة الإمداد في مومباسا (من نيروبي) (انظر A/71/836/Add.6، الفقرتان ٥٠ و ٥١).

٤٣ - وفيما يتعلق بدور قاعدة مومباسا في المستقبل، ولا سيما في ضوء النقل الخارجي لما مجموعه ٦٩ وظيفة من القاعدة، المدرج في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ (انظر الفقرة ٢٦ أعلاه)، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن القاعدة ستظل جزءا لا يتجزأ من أنشطة سلسلة الإمدادات التابعة للمكتب، وإن كان ذلك بأنشطة محدودة النطاق. والآن وبعد أن أصبحت السلع تُسلَّم تجارياً بصورة مباشرة إلى الصومال، فقد بات الدور الرئيسي للقاعدة يتمثل في تخزين مواد الإغاثة في حالات الطوارئ والمخزون من إمدادات الطوارئ[٥] لصالح مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، بالنظر إلى أن مومباسا هي المركز المكلف باستمرارية تصريف الأعمال الخاصة بالعمليات الجارية في الصومال. وأبلغت اللجنة كذلك بأن المهام الأخرى التي تنجز في القاعدة الأخرى ستكون بطابع معاملات، مثل استعراضات إدارة الممتلكات وتخزين محفوظات المكتب، والتنسيق مع السلطات بشأن التصرف بالممتلكات والتخلص من النفايات، وتلبية احتياجات عنصر مراقبة الحركة التابع لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

٤٤ - وترى اللجنة الاستشارية أن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ كان ينبغي أن تتضمن معلومات مفصلة عن التقدم المحرز في التشييد المقرر لقاعدة اللوجستيات في مومباسا، ودورها المتغير والأثر المحتمل المترتب على ذلك كله في الاحتياجات من الموارد. وتتوقع اللجنة بالتالي أن تُعرضَ في مقترحات الميزانية المقبلة المعلومات المتعلقة بالاحتياجات التشغيلية الناشئة للمكتب وما يتصل بذلك كُلِّه من آثار مالية.

الإدارة البيئية

٤٥ - تضمن تقرير الأمين العام، في الفقرات من ٢٦ إلى ٢٩ منه، معلومات عن تنفيذ المكتب للاستراتيجية البيئية للمنظمة، بما في ذلك التدابير الرامية إلى الحد من الطلب على الطاقة، وإدارة المياه والنفايات ومبادرات الطاقة المتجددة، فضلا عن الخطط الرامية إلى مساعدة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في وضع سياستها البيئية والإجراءات التشغيلية الموحدة المتعلقة بإدارة النفايات في المعسكرات التابعة لها. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه في غضون فترة تمتد من ستة أشهر إلى اثني عشر شهرا القادمة، ستكون هناك خطط لتوسيع نطاق الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ليشمل جميع البنى التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مقديشو، وسبعة مواقع ميدانية وما لا يقل عن اثنتين من قواعد العمليات المتقدمة التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الأمر الذي من شأنه زيادة قدرة الطاقة البديلة بنسبة ٨٠٠ في المائة لتصل إلى ١ ٠٠٠ كيلوواط/ساعة في اليوم.

٤٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية المبادرات البيئية التي سيضطلع بها المكتب، والتي ستؤدي أيضا إلى معالجة أوجه القصور السابقة للمكتب في مجال الإدارة البيئية، التي لاحظها مجلس مراجعي الحسابات

(٥) أبلغت اللجنة الاستشارية أن مخزون مواد الإغاثة في حالات الطوارئ يشمل أصناف الاستجابة السريعة التي قد تلزم في حالات الكوارث أو الأزمات أو في حالة تعذر الوصول إلى المستودع المركزي في مقديشو، وأن المخزون من إمدادات الطوارئ يشمل الإمدادات اللازمة لدعم النقل المؤقت لما يصل عددهم إلى ٢٠٠ موظف من الصومال عند الضرورة من أجل كفالة استمرارية تصريف الأعمال.

(انظر A/72/789/Add.6، الفقرة ٤٦؛ و A/71/836/Add.6، الفقرة ٦٧). **وتعيد اللجنة الاستشارية التأكيد أنه يتعين على المكتب أن يُنفّذ قرارَي الجمعية العامة ٣٠٧/٦٩ و ٢٨٦/٧٠ تنفيذاً كاملاً بغية الحد من أثره البيئي العام** (A/72/789/Add.6، **الفقرة ٤٧**). وتقدم اللجنة الاستشارية في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام مزيدا من التعليقات عن هذه المسألة (A/73/755).

استرداد التكاليف

٤٧ - تلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات المقدمة إليها أنه تم استرداد تكاليف مقدارها ٧,٧ ملايين دولار مقابل خدمات الدعم المقدمة إلى الأمم المتحدة وإلى كيانات غير تابعة للأمم المتحدة في منطقة البعثة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وأُبلغت اللجنة، عند الاستفسار، أن مجلس الأمن شدد في قراره ٢٢٤٥ (٢٠١٥) على دور المكتب كأداة تمكين استراتيجية للأمم المتحدة والمجتمع الدولي في الصومال. وبناء على ذلك، يقدم مكتبُ الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال الدعمَ إلى نحو ١٣٠ كياناً، تشمل فريق الأمم المتحدة القطري، والسفارات، والمنظمات الدولية والمتعاقدين والأطراف الأخرى على أساس استرداد التكاليف. وتشمل الخدمات التي يقدمها المكتبُ المكاتبَ وأماكنَ الإقامة السكنية، والدعم الطبي، وأجهزة تيترا للاتصال اللاسلكي "Tetra"، والوقود، والسفر على متن الطائرة التابعة للمكتب، على أساس المقاعد المتاحة، وخدمات الأمن في المطار، وتصاريح المرور. وأُبلغت اللجنة بأن المبالغ المستردة تستند إلى التكاليف الفعلية المبينة في مذكرات التفاهم مع كل كيان من الكيانات. وبلغ مقدار التكاليف المستردة ٨,١ ملايين دولار في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ و ٣,١ ملايين دولار عن الفترة الممتدة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٤٨ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن مجلس مراجعي الحسابات أوصى في أحدث تقرير له (انظر A/73/5 (Vol. II)، الفصل الثاني، الفقرات من ٦١ إلى ٧٠) بأن تُدرج الإدارة معلومات عن التكاليف المستردة في مشاريع الميزانية المقبلة، وأن تصدر الإدارة توجيهات شاملة بشأن استرداد التكاليف، بما في ذلك ما يتعلق بالمسؤوليات والاتفاقات والعلاقات التعاقدية والميزنة والتسعير واسترداد التكاليف ومعالجتها في نظام أوموجا. وتقدم اللجنة في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام مزيدا من التعليقات عن هذه المسألة (A/73/755).

التوازن بين الجنسين

٤٩ - زُوّدت اللجنة الاستشارية بالجدول التالي الذي يبين توزيع الموظفين المدنيين حسب نوع الجنس. **وتلاحظ اللجنة الاستشارية انخفاض مستوى تمثيل المرأة عموماً، وتُشجع المكتب على تكثيف جهوده الرامية إلى تحقيق التوازن بين الجنسين في صفوف ملاكه من الموظفين المدنيين.**

الموظفون المدنيون، حسب نوع الجنس، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

(بالنسبة المئوية)

	الإناث	*الذكور*
ف-٥ وما فوقها	٢٠	٨٠
ف-١ إلى ف-٤	٣٠	٧٠
الموظفون من فئة الخدمة الميدانية	٣٠	٧٠
الموظفون الفنيون الوطنيون	٤٣	٥٧
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	٣٤	٦٦
متطوعو الأمم المتحدة (الدوليون)	٢٧	٧٣

خامسا - الاستنتاج

٥٠ - يرد الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما فيما يتعلق بتمويل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ في الفرع الخامس من تقرير الأداء (A/73/611). **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ ٥٠٠ ٥٠١ ١٠ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وبأن يقيد لحسابها كذلك الإيرادات/التسويات الأخرى البالغة ٤٠٠ ٠٢٦ ٦ دولار للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.**

٥١ - ويرد الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما فيما يتعلق بتمويل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ في الفرع الرابع من الميزانية المقترحة (A/73/762). **وتوصي اللجنة الاستشارية، مع مراعاة ملاحظاتها وتوصياتها الواردة أعلاه، بتخفيض الموارد المقترحة بمبلغ ٥٠٠ ٢٤٨ دولار من ٦٠٠ ٥٠٦ ٥٦٩ دولار إلى ١٠٠ ٢٥٨ ٥٦٩ دولار. وبناءً على ذلك، توصي اللجنة الاستشارية بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغ ١٠٠ ٢٥٨ ٥٦٩ دولار للإنفاق على مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال خلال فترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠.**

الوثائق

- تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/611)
- تقرير الأمين العام عن ميزانية مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ (A/73/762)
- تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لفترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/5 (Vol. II)، الفصل الثاني)
- تقرير اللجنة الاستشارية بشأن تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/850)
- تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/750)
- تقرير الأمين العام عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: أداء الميزانية خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ وميزانية الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ (A/73/776)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن أداء ميزانية مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/789/Add.6)
- قرارا الجمعية العامة ٣١١/٧١ و ٣٠٢/٧٢ بشأن تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩)
- قرارا مجلس الأمن ٢٤٣١ (٢٠١٨) و ١٨٦٣ (٢٠٠٩)